

Distr.: General
1 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة دنيس ماكويد (أيرلندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٣ من جدول الأعمال (انظر A/64/420). وتم البت في البند الفرعي (ح) في الجلستين ٣٣ و ٣٧ المعقودتين في ١٠ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويرد وصف لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/64/SR.33 و 37).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/64/L.23 و A/C.2/64/L.23/Rev.1

٢ - في الجلسة ٣٣ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل سويسرا، باسم إثيوبيا والأرجنتين وأرمينيا وإريتريا وأسبانيا وأفغانستان وإكوادور وألبانيا وألمانيا وأندورا وإندونيسيا وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنما وبوتان والبوسنة والهرسك وبولندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وبيلاروس وتيمور - ليشتي والجبل الأسود وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورواندا ورومانيا

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في عشرة أجزاء تحت الرمز A/64/420 و Add.1-9.



وسلوفاكيا وسلوفينيا وشيلي وصربيا وطاجيكستان وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وفيت نام وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكوت ديفوار وكوستاريكا وكينيا ولبنان وليختنشتاين ومدغشقر والمكسيك وملاوي والنمسا ونيبال وهايي وهندوراس، مشروع قرار بعنوان "التنمية المستدامة للجبال" (A/C.2/64/L.23) فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"وإذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال،

"وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٨٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٨/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

"وإذ تؤكد من جديد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ التنفيذية")، ولا سيما الفقرة ٤٢ من هذه الخطة، بوصفها إطارا للسياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

"وإذ تلاحظ منهاج بيشكيك للجبال، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال الذي عقد في بيشكيك في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والذي مثل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

"وإذ تلاحظ أيضا الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (الشراكة في المناطق الجبلية) التي استهلكت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به خمسون بلدا وست عشرة منظمة حكومية دولية وست وتسعون منظمة من المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما تتخذه أطراف معينة متعددة لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

"وإذ تلاحظ كذلك النتائج التي توصل إليها الاجتماعان العالميان لأعضاء الشراكة في المناطق الجبلية اللذان عقدا على التوالي في ميرانو، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفي كوسكو، بيرو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

واجتماع الأنديز الأول لمبادرة الأنديز، المعقود في سان ميغيل توكومان، الأرجنتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

”وإذ تلاحظ نتائج اجتماع فريق أدلبودين المعني بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية الذي عقد في روما، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال؛

٢ - تلاحظ مع التقدير وجود شبكة متنامية من الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم تدرك أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر، وتسلم بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدرا لمعظم المياه العذبة على الأرض، ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأخشاب والمعادن، وباعتبارها مناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة، ومقاصد شعبية للاستحمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣ - تسلم بأن الجبال تمثل مؤشرات عالية الحساسية لتغير المناخ العالمي من خلال ظواهر، مثل تغيرات التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف الموسمي التي قد تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر؛

٤ - تسلم أيضا بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

٥ - تؤكد الحاجة إلى إدماج قضايا الجبال على نحو أفضل في المناقشات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ، ونقص التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

٦ - تلاحظ مع القلق أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في أي بلد من البلدان؛

٧” - تشجع الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونهج شمولية في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعلى تعزيز النهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٨” - تشجع أيضا الحكومات على دمج التنمية المستدامة للجبال في رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية والاستراتيجيات الإنمائية، بوسائل منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

٩” - تلاحظ أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الغابات وغير ذلك من أشكال تدهور مستجمعات المياه وتزايد الكوارث الطبيعية وشدها، وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة النازحة، والضغط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي ونقص التنوع البيولوجي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠” - تبرز أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الغابات، وكذلك إحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة للجبال، من أجل تعزيز دور الجبال بوصفها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه؛

١١” - تلاحظ أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛

١٢” - تسلّم بأن تغير المناخ يؤثر تأثيرا شديدا على الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية، وتهيب بالحكومات والمجتمع الدولي وسائر الأطراف المعنية القيام بوضع وتنفيذ تدابير لمعادلة آثاره السلبية؛

١٣” - تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقد أعداد كبيرة من الأرواح وخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل على المجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية في البلدان النامية، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال؛

”١٤ - تشجع الحكومات والمجتمع الدولي وسائر الأطراف المعنية على إذكاء الوعي وتحسين الاستعداد والهياكل الأساسية للحد من أخطار الكوارث ولمواجهة الآثار المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، وكذلك الانهيارات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل، والاحتفاء في هذا السياق، احتفاءً إيجابياً بموضوع اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ”إدارة أخطار الكوارث“؛

”١٥ - تشجع أيضا الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية والاجتماعات الجبلية والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء، وبغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال، بدراسة الشواغل الخاصة للمجتمعات الجبلية، بما في ذلك آثار تغير المناخ العالمي في البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، وذلك بهدف وضع ثم تنفيذ استراتيجيات تكيّفية مستدامة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ؛

”١٦ - تشدد على أن العمل على المستوى الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايد المطرد خلال السنوات الأخيرة مع العديد من الأحداث والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

”١٧ - تشجع على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم العديد من الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

”١٨ - تشجع أيضا على زيادة مشاركة السلطات المحلية، وكذلك الأطراف المعنية الأخرى، ولا سيما سكان الأرياف، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج والترتيبات المتعلقة بخطط استغلال الأرض وحيازة الأرض والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

”١٩ - تشدد على الحاجة إلى تحسين إمكانية حصول النساء في المناطق الجبلية على الموارد، بما في ذلك الأرض، وكذلك الحاجة إلى تعزيز دور النساء في

المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافتهن وبيئاتهن؛

”٢٠ - تشجع، في هذا الصدد، الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك بوسائل منها المؤشرات الموزعة حسب نوع الجنس، في أنشطة وبرامج ومشاريع تنمية الجبال؛

”٢١ - تؤكد أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدھا ومعارفھا، بما في ذلك في ميدان الطب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها لدى وضع السياسة الإنمائية والتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها وعلى أهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

”٢٢ - تشير مع الارتياح إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال، مقصده العام هو الحد من نقص التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام ٢٠١٠ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتنفيذه بهدف الإسهام إسهاماً ملموساً في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية.

”٢٣ - تشدد على ضرورة مراعاة المواد ذات الصلة من اتفاقية التنوع البيولوجي؛

”٢٤ - تدعو الدول وسائر الأطراف المعنية إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجبال، من خلال الالتزام السياسي المحدد، ووضع الترتيبات والآليات المؤسسية المتعددة الأطراف الملائمة، وتلاحظ في هذا الصدد، مع الارتياح، التعاون القائم بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والشراكة في المناطق الجبلية، ومنتدى الجبال لحفز الحكومات وسائر الأطراف المعنية على المزيد من التعاون الفعال، والمساعدة في بناء القدرة على تنفيذ برنامج العمل؛

”٢٥ - تدرك أن الكثير من البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى المساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال أشكال النهج التعاونية الأخرى؛

”٢٦ - تدعو الدول الأعضاء وسائر المنظمات المعنية إلى وضع وتنفيذ برامج تعاونية ذات صلة بالجبال بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال، وبرامج للتعاون الثلاثي لتبادل أفضل الممارسات والمعلومات والتكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئياً؛

”٢٧ - تلاحظ أن تمويل التنمية المستدامة للجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والمشاق التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

”٢٨ - تدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها إلى أن تقوم، ضمن ولاية كل منها، ومعها جميع الأطراف المعنية من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالنظر في توفير الدعم، بما في ذلك بوسائل منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

”٢٩ - تشدد على أهمية البحث عن مجموعة عريضة من مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة للجبال، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، وقروض الإسكان الصغيرة، وحسابات التوفير والتعليم والصحة، وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في الاضطلاع بأعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات مقايضة الديون بالتنمية المستدامة؛

”٣٠ - تشجع على مواصلة إقامة سلاسل من الأنشطة الزراعية المستدامة المضيفة للقيمة، وتحسين إمكانية وصول المزارعين بالمناطق الجبلية ومشاريع الصناعة الزراعية إلى الأسواق والمشاركة فيها، بغية زيادة دخل المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، والأسر المزارعة؛

”٣١ - تؤكد أن المناطق الجبلية تتيح فرصاً مختلفة للسياحة، وتلاحظ أن طلب المستهلكين يتجه بصورة متزايدة نحو السياحة المسؤولة والمستدامة؛

”٣٢ - ترحب بالإسهام المتزايد لمبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية كوسيلة لتعزيز حماية البيئة والمنافع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات المحلية؛

٣٣ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية الإيجابية التي لا تحصى والتي تتيحها الجبال، لا للمجتمعات المقيمة في المرتفعات، فحسب، بل أيضا لنسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في المنخفضات، وتبرز أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل تمويل مبتكرة لغرض حماية هذه النظم؛

٣٤ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين عدة بلدان، وتشجع، في هذا السياق، على تطبيق النهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، على التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

٣٥ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، أن اتفاقية حماية جبال الألب تشجع على اتباع نهج جديدة بناءة لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني والزراعة الجبلية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والغابات الجبلية والسياحة وحماية التربة والطاقة والنقل، وكذلك إعلانها بشأن السكان والثقافة، وخطة عملها بشأن توقي تغير المناخ والتكيف معه في منطقة جبال الألب، وتعاونها مع سائر الاتفاقيات بشأن المواضيع ذات الصلة؛

٣٦ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة التي اعتمدها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة من أجل توفير إطار للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ومنهاج لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة، ومنتدى للحوار بين جميع الأطراف المعنية؛

٣٧ - **تلاحظ كذلك مع التقدير** المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال الذي يعزز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان إقليمية أعضاء في منطقة هندو - كوش في الهيمالايا من أجل الحفز على العمل والتغيير للتغلب على حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي يعانيها سكان الجبال؛

٣٨ - **تلاحظ مع التقدير** ما أسهم به مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبيان فريق أديلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية، وما يوفرانه من فوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣٩ - تؤكّد أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات، وإذكاء الوعي بالتحديات القائمة وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة بين مناطق المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

٤٠ - تبرز أهمية التعليم العالي في المناطق الجبلية ومن أجلها، من أجل تعزيز الفرص، وتشجيع استبقاء ذوي المهارات، بمن فيهم الشباب، في المناطق الجبلية، وتسلم في هذا السياق بالمبادرات المهمة التي اتخذت مؤخرا على الصعيد الإقليمي، مثل إقامة حرم جامعي في كل من قيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان، وإنشاء اتحاد الهيمالايا الجامعي، وتشجع على بذل جهود مماثلة في سائر المناطق الجبلية حول العالم؛

٤١ - تشجع على وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية للاستفادة من الوعي والقوة الدافعة للتغيير الناشئين عن السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ ومن الفرصة التي يتيحها اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

٤٢ - تشجع أيضا الدول الأعضاء على جمع وتقديم معلومات وإنشاء قواعد بيانات مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف لدعم البحوث والبرامج والمشاريع الإنمائية المتعددة التخصصات والمشاركين بين التخصصات، ولتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط، وإقامة نظم للرصد طويلة الأجل معنية بالآثار الفيزيائية البيولوجية والاجتماعية الاقتصادية، من أجل إرساء أساس سليم لرسم السياسات وصنع القرارات في المستقبل، مع مراعاة نظم الرصد القائمة لاتفاقيات ريو؛

٤٣ - تشجع كذلك جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات لزيادة فعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ وسائر الفقرات ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ التنفيذية، آخذة في الاعتبار جهود الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

”٤٤ - **تعترف** بجهود الشراكة في المناطق الجبلية المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وسائر الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في الانضمام بنشاط إلى الشراكة في المناطق الجبلية لزيادة قيمتها المضافة، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك عن المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا؛

”٤٥ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة في المناطق الجبلية للتعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال، مثل اتفاقية حماية جبال الألب والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال كاريكاتون تنميتها المستدامة؛

”٤٦ - **تؤكد** الحاجة إلى تحسين التعاون الاستراتيجي بين المؤسسات والمبادرات المعنية بالتنمية الجبلية، مثل منتدى الجبال، والشراكة في المناطق الجبلية، ومبادرة بحوث الجبال، والجمعية الدولية للجبال، وتحيط علما مع التقدير بالجهود التي بذلت مؤخرا لدمج هذه المنظمات من أجل التنسيق والتعاون والتأثير على نحو أفضل؛

”٤٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار بند فرعي بعنوان ”التنمية المستدامة للجبال“ من البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

٣ - وفي جلستها ٣٧، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”التنمية المستدامة للجبال“ (A/C.2/64/L.23/Rev.1)، قدمه ممثل سويسرا باسم إثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وإريتريا وأسبانيا وإستونيا وأفغانستان وإكوادور وألبانيا وألمانيا وأندورا وإندونيسيا وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنما وبوتان وبوروندي والبوسنة والهرسك وبولندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو

وبيلاروس وتيمور - ليشي والجلب الأسود والجمهورية الدومينيكية وجمهورية تزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورواندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسيشيل وشيلي وصربيا وطاجيكستان وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وفييت نام وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا وكندا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكينيا ولبنان وليختنشتاين ومدغشقر والمكسيك وملاوي والنمسا ونيبال وهايتي وهندوراس. ولاحقا، انضمت إسرائيل إلى مقدمي مشروع القرار.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل سويسرا ببيان وصوّب شفويا الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار بإدراج كلمة "حساسة" بعد عبارة "توفر مؤشرات".

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.23/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٧).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٨٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٨/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تؤكد من جديد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١^(١) وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ التنفيذية")^(٢)، ولا سيما الفقرة ٤٢ منها، بوصفها إطاراً للسياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ منهج بيشكيك للجبال^(٣)، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال الذي عقد في بيشكيك في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والذي مثل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

وإذ تلاحظ أيضاً الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية ("الشراكة في المناطق الجبلية") التي استهلّت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به خمسون بلداً وست عشرة منظمة حكومية دولية وست وتسعون منظمة من

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/C.2/57/7، المرفق.

المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما تتخذه أطراف مؤثرة متعددة لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ كذلك النتائج التي توصل إليها الاجتماعان العالميان لأعضاء الشراكة في المناطق الجبلية اللذان عقدا على التوالي في ميرانو، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفي كوسكو، بيرو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ واجتماع الأنديز الأول لمبادرة الأنديز، المعقود في سان ميغيل توكومان، الأرجنتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

وإذ تلاحظ نتائج اجتماع فريق أديلبودين المعني بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية الذي عقد في روما في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

١ - **تخطط علما** بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال^(٤)؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** وجود شبكة متنامية من الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم تدرك أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر، وتسلم بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدرا لمعظم المياه العذبة على الأرض، ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأحشاب والمعادن، وباعتبارها مناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة، ومقاصد شعبية للاستجمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية إيجابية لا تحصى؛

٣ - **تسلم** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة عن تغير المناخ العالمي من خلال ظواهر مثل تغيرات التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف الموسمي التي قد تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف؛

٤ - **تسلم أيضا** بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

٥ - **تشجع** على إمعان النظر في قضايا التنمية المستدامة للجبال خلال المناقشات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ، ونقص التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٥)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٦)، واتفاقية

(٤) A/64/222.

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧١١، رقم ٣٠٨٢٢.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

الأمم المتحدة لمكافحة التصحرّ في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٧)، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

٦ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في أي بلد من البلدان؛

٧ - **تشجع** الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونهج شمولية في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعلى تعزيز النهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٨ - **تشجع أيضا** الحكومات على دمج التنمية المستدامة للجبال في عملية رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية والاستراتيجيات الإنمائية، بوسائل منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

٩ - **تلاحظ** أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الغابات وتدهور مستجمعات المياه وتواتر الكوارث الطبيعية ونطاقها، وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية، والضغط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تبرز** أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الغابات، وإحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة للجبال من أجل تعزيز دور الجبال بوصفها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه؛

١١ - **تلاحظ** أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛

١٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقد أعداد كبيرة من الأرواح وخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل على المجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال؛

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.

١٣ - تشجع الحكومات والمجتمع الدولي وسائر الأطراف المؤثرة على إذكاء الوعي وتحسين الاستعداد والهياكل الأساسية للحد من أخطار الكوارث ولمواجهة الآثار الضارة المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، وكذلك الانهيارات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل، والقيام، في هذا الصدد، باغتنام الفرص التي يتيحها اليوم الدولي للجبال الذي يصادف ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والمكرس لإدارة أخطار الكوارث؛

١٤ - تطلب إلى الحكومات أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية والمجتمعات الجبلية والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء، وبغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال، بدراسة الشواغل الخاصة للمجتمعات الجبلية، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ في البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، وذلك بهدف وضع استراتيجيات تكيفية مستدامة ثم تنفيذ التدابير الملائمة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ؛

١٥ - تشدد على أن العمل على المستوى الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايد المطرد خلال السنوات الأخيرة مع العديد من الأحداث والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

١٦ - تشجع على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم العديد من الأطراف المؤثرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٧ - تشجع أيضا على زيادة مشاركة السلطات المحلية، وكذلك الأطراف المؤثرة الأخرى، ولا سيما سكان الأرياف، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج والترتيبات المتعلقة بتخطيط استغلال الأراضي وبجيازتها والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٨ - تشدد على الحاجة إلى تحسين إمكانية حصول النساء في المناطق الجبلية على الموارد، بما في ذلك الأرض، وكذلك الحاجة إلى تعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافتهن وبيئاتهن؛

١٩ - تشجع، في هذا الصدد، الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك بوسائل منها المؤشرات المصنفة جنسانيا، في أنشطة وبرامج ومشاريع تنمية الجبال؛

٢٠ - تؤكد أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك في ميدان الطب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها لدى وضع السياسة الإنمائية والتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها وعلى أهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

٢١ - تشدد على ضرورة مراعاة المواد ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي^(٦)؛

٢٢ - تشير مع الارتياح إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال^(٨)، مقصده العام هو الحد من نقص التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام ٢٠١٠ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتنفيذه بهدف الإسهام إسهاما ملموسا في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

٢٣ - تدعو الدول وسائر الأطراف المؤثرة إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجبال، من خلال الالتزام السياسي المتجدد، ووضع الترتيبات والآليات المؤسسية المتعددة الأطراف الملائمة، وتلاحظ في هذا الصدد، مع الارتياح، التعاون القائم بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والشراكة في المناطق الجبلية، ومنتدى الجبال لحفز الحكومات المعنية وسائر الأطراف المؤثرة على المزيد من التعاون الفعال، والمساعدة في بناء القدرة على تنفيذ برنامج العمل؛

٢٤ - تدرك أن الكثير من البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى المساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال أشكال النهج التعاونية الأخرى؛

٢٥ - تؤكد أهمية تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والتكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا من أجل التنمية المستدامة للجبال، وتشجع الدول الأعضاء على القيام بذلك؛

٢٦ - تلاحظ أن تمويل التنمية المستدامة للجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والمشاق التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

٢٧ - تدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها إلى أن

(٨) UNEP/CBD/COP/7/21، المرفق، المقرر ٢٧/٧، المرفق.

تقوم، كل ضمن ولايتها، ومعها جميع الأطراف المؤثرة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالنظر في توفير الدعم، بما في ذلك بوسائل منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٢٨ - **تشدد** على أهمية البحث عن مجموعة عريضة من مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة للجبال، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، وقروض الإسكان الصغيرة، وحسابات الادخار والتعليم والصحة، وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في الاضطلاع بأعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات مقايضة الديون بالتنمية المستدامة؛

٢٩ - **تشجع** على مواصلة إقامة سلاسل من الأنشطة الزراعية المستدامة المضيفة للقيمة، وتحسين إمكانية وصول المزارعين بالمناطق الجبلية ومشاريع الصناعة الزراعية إلى الأسواق والمشاركة فيها، بغية تحقيق زيادة كبيرة في دخل المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، والأسر المزارعة؛

٣٠ - **ترحب** بالإسهام المتزايد لمبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية كوسيلة لتعزيز حماية البيئة والمنافع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات المحلية وتوجه طلب المستهلكين بصورة متزايدة نحو السياحة التي تتسم بالمسؤولية والاستدامة؛

٣١ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية الإيجابية التي لا تحصى والتي تتيحها الجبال، لا للمجتمعات المقيمة في المرتفعات فحسب، بل أيضا لنسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في المنخفضات، وتبرز أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل تمويل مبتكرة لغرض حماية هذه النظم؛

٣٢ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين عدة بلدان، وتشجع، في هذا السياق، على تطبيق النهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، على التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

٣٣ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، أن اتفاقية حماية جبال الألب^(٩) تشجع على اتباع نهج جديدة بناءً لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩١٧، رقم ٣٢٧٢٤.

بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني والزراعة الجبلية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والغابات الجبلية والسياحة وحماية التربة والطاقة والنقل، وكذلك الإعلان المتعلق بالسكان والثقافة، وخطة العمل بشأن تغير المناخ في منطقة جبال الألب، والتعاون مع سائر الهيئات المنشأة باتفاقيات بشأن المواضيع ذات الصلة، والأنشطة المضطلع بها في سياق الشراكة في المناطق الجبلية؛

٣٤ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة^(١٠) التي اعتمدها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة من أجل توفير إطار للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ومنهاج لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة، ومنتدى للحوار بين جميع الأطراف المؤثرة؛

٣٥ - **تلاحظ كذلك مع التقدير** المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال الذي يعزز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان إقليمية أعضاء في منطقة هندو - كوش في الهيمالايا من أجل الحفز على العمل والتغيير للتغلب على حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي يعانيها سكان الجبال؛

٣٦ - **تلاحظ مع التقدير** ما أسهم به مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبيان فريق أدلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية، وما يوفرانه من فوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣٧ - **تؤكد أهمية** بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات، وإذكاء الوعي بالتحديات القائمة وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة بين مناطق المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

٣٨ - **تبرز أهمية** التعليم العالي في المناطق الجبلية ومن أجلها، بغية تعزيز الفرص وتشجيع استبقاء ذوي المهارات، بمن فيهم الشباب، في المناطق الجبلية، وتسلم في هذا السياق بالمبادرات المهمة التي اتخذت مؤخرا على الصعيد الإقليمي مثل إقامة حرم جامعي في كل من طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وإنشاء اتحاد الهيمالايا الجامعي، وتشجع على بذل جهود مماثلة في سائر المناطق الجبلية في العالم؛

(١٠) متاحة في الموقع www.carpathianconvention.org/text.htm.

٣٩ - تشجيع على وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية للاستفادة من الوعي والقوة الدافعة للتغيير الناشئين عن السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ ومن الفرصة التي يتيحها اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

٤٠ - تشجيع الدول الأعضاء على جمع وتقديم معلومات وإنشاء نظم رصد للبيانات الفيزيائية البيولوجية والاجتماعية - الاقتصادية مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف لدعم البحوث والبرامج والمشاريع المتعددة التخصصات، ولتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط؛

٤١ - تشجيع جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، كل في نطاق ولايتها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات لزيادة فعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١^(١)، بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ وسائر الفقرات ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ التنفيذية^(٢)، آخذة في الاعتبار جهود الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٤٢ - تعترف بجهود الشراكة في المناطق الجبلية المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وسائر الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في الانضمام بنشاط إلى الشراكة في المناطق الجبلية لزيادة قيمتها المضافة، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك عن المسائل المواضيعية المتعلقة بالنقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وعن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٤٣ - تلاحظ مع التقدير، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة في المناطق الجبلية بالتعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي^(٦) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٧) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٥) والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال، مثل اتفاقية

حماية جبال الألب^(٩) والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال كاربات وكفالة تنميتها المستدامة^(١٠)؛

٤٤ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** الجهود الجارية لتحسين التعاون الاستراتيجي بين المؤسسات والمبادرات المعنية بالتنمية الجبلية مثل منتدى الجبال والشراكة في المناطق الجبلية ومبادرة بحوث الجبال والجمعية الدولية للجبال؛

٤٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة للجبال" من البند المعنون "التنمية المستدامة".